

الفقر في الدول العربية و الاقلال منه

* أ. د. أقاسم قادة، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

** أ. زاوي أمال، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

الملخص

يعد الفقر ظاهرة عالمية تعرفها كل الدول منذ العصور اليونانية القديمة، حيث أظهرت الاحصائيات والدراسات أن ظاهرة الفقر ناتجة عن عدة مشاكل اجتماعية يعاني منها الفقراء كإخفاض المستوى التعليمي و قلة الرعاية الصحية، وأزمة السكن ... هذه المشاكل تعد حواجز تحول دون الحصول على فرص العمل، و هذا ما يؤدي الى ارتفاع معدل البطالة، و الدوران في حلقة مفرغة فقر-بطالة-فقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، التنمية الاقتصادية، النظام الاقتصادي، السياسات الاقتصادية، البلدان العربية.

Résumé:

La pauvreté et un phénomène mondial que l'on trouve dans tous les pays et ce depuis l'antiquité grecque à ce jour. Les statistiques montrent que ce phénomène est à l'origine de nombreux problèmes sociaux dont les pauvres sont victimes, tel que par exemple, l'accès très difficile à l'éducation, au logement, aux soins médicaux, ... Ces problèmes créent à leur tour des barrières à l'accès à l'emploi et augmentent de ce fait le chômage. On aboutit dès lors à un cercle vicieux : pauvreté-chômage-pauvreté.

Mots Clés: pauvreté, développement économique, système économique, politiques économiques, pays arabes.

* akacemkada@hotmail.com

** zaouiamel@outlook.fr

المقدمة:

تعد ظاهرة الفقر الأكثر شيوعاً في وقتنا الراهن ، رغم أنها ليست وليدة الحاضر بل عرفها الانسان منذ الأزل إلا أن انتشارها الواسع بين الدول ،وتعديها المجال الاجتماعي لتصل الى المجال الاقتصادي جعلها محل اهتمام صناع السياسة الاقتصادية مما دفع بعدة باحثين في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي لتوجيه أبحاثهم نحو قضايا الفقر و سياسات الاقلال منه في إطار التنمية و اصبحت مكافحة الفقر تحدياً لا بد من اجتيازه للدفع بعجلة التنمية لتحسين مستوى معيشة الافراد و القضاء على ظاهرة الفقر و الاقلال منها.

و الدول العربية على غرار باقي دول العالم لم تسلم من ظاهرة الفقر باعتبارها ظاهرة عالمية ،من أهم مسبباتها انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية الذي يتباين و يختلف من دولة لأخرى حسب درجة التخلف ،إضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد في الدولة و كذا السياسات الاقتصادية المتبعة لمكافحة الفقر.

من خلال هذا يمكن طرح الاشكالية التالية : كيف يمكن قياس الفقر وما هي التدابير الموضوعية للحد منه ؟.

وتهدف الدراسة إلى عرض سمات و خصائص ظاهرة الفقر بالإضافة إلى التعرف على مسببات هذه الظاهرة ،و من ثم تحليل نسب الفقر في بعض الدول العربية للتعرف على حدتها من دولة إلى أخرى ،و أخيراً التعرف على الاستراتيجيات التي تم وضعها للحد من هذه الظاهرة.و لإتمام الدراسة تم تقسيم العمل إلى النقاط التالية :

1- مفهوم الفقر. 2- أهم الطرق التطبيقية لقياس خط الفقر. 3- أسباب الفقر. 4- تصنيف الفقر. 5- استراتيجيات الحد من الفقر. 6- الاقلال من الفقر في الدول العربية.

1- مفهوم الفقر :

1-1-تعريف الفقر:

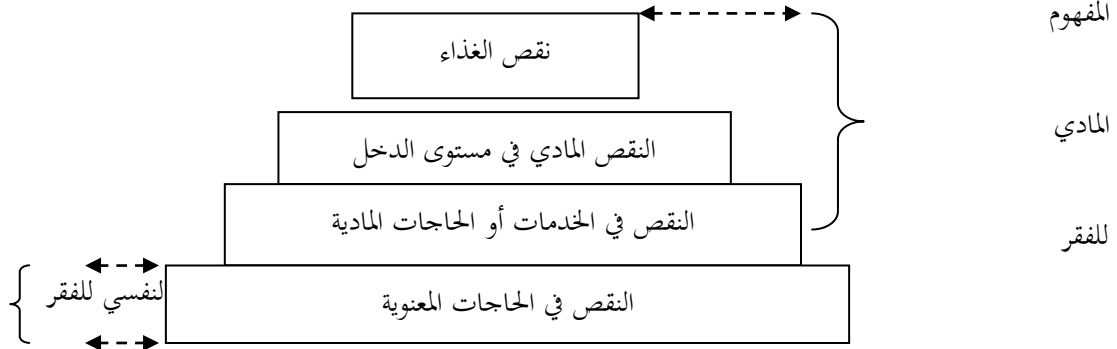
عرف البيان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة حول التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام 1995 م مفهوم الفقر على أنه "الافتقار إلى الدخل المادي و موارد الانتاج الكافية لضمان إشباع الحاجات الأساسية و الضرورية لمواجهة متطلبات الحياة و تجنب الجوع و سوء التغذية و الحرمان من الخدمات الأساسية كالصحة و التعليم و عدم الحصول على مصادر المياه النقية و السكن اللائق إضافة إلى عدم المشاركة في صنع القرار في الحياة المدنية و السياسية"¹

و طبقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 م فإن تعريف الفقر يتطلب تحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء و يسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة "خط الفقر" ، و الهدف من تحديد هذا الخط هو التعرف على الأفراد الذين لا يستطيعون مقابلة احتياجاتهم الأساسية ،و يقدر على أساس مفهوم الدخل أو الانفاق الاستهلاكي.²

و بالتالي يمكن تعريف الفقر على أنه افتقار الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية و الغذاء و الملابس و التعليم و كل الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق للحياة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج الشكل التالي :

الشكل رقم (1) : الأشكال المختلفة لظاهرة الفقر.



المصدر: حصوري نادية، تحليل و قياس الفقر في الجزائر، مذكرة ماجستير في التحليل و الاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، دفعة 2009/2008، ص 08.

1-2- خصائص ظاهرة الفقر :

إن الفضل في دراسة صفات الفئات الاجتماعية الضعيفة (الفقراء) يرجع إلى الأنثروبولوجي " لويس أوسكار " ³ و نذكر أهمها فيما يلي :

* معدلات الوفاة عالية نسبيا و بالتالي متوسط العمر قصير.

* مستويات منخفضة في التعليم.

* مشاركة ضعيفة في النقابات و الأحزاب السياسية.

* عدم المشاركة في الرعاية الطبية و الخدمات الاجتماعية.

* عدم وجود مدخرات و بالتالي كثرة الاقتراض.

* عدم وجود مخزون غذائي في البيت.

* كثرة اللجوء إلى العنف بما في ذلك ضرب الأطفال.

* كثرة حالات هجر الزوج للزوجة و الأطفال.

2- أهم الطرق التطبيقية لقياس خط الفقر :

1-2- الطريقة الذاتية : ⁴ لقد تم استنباط هذه الطريقة من منهجية تحليل الفقر بواسطة "مشاركة الفقراء"، حيث تتطلب تقييم الأفراد

لمستوى الدخل الأدنى الذي يمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة مع ضرورة مراعاة خصائص كل عائلة و يكون ذلك بتوجيه السؤال

الآتي للفقراء "كم من الدخل تحتاج لمقابلة احتياجاتك الأساسية من الغذاء

و الكساء و السكن و التعليم و الصحة و المواصلات ؟"، و يتم أخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال للتوصل إلى خط الفقر

الذاتي.

2-2- الطرق العلمية :

1-2-2- طريقة استهلاك الطاقة الغذائية: تعزى هذه الطريقة إلى قرير و ثوريك (1986 م) ⁵ و تحتاج إلى نوعين من المعلومات لكل

فرد أو أسرة، معلومات عن استهلاك السعرات الحرارية و التي يمكن تقديرها من خلال جداول الغذاء المتوفرة لمختلف الدول، و التي تعطي

معاملات لتحويل السعرات بالكيلوغرام لمختلف أنواع الغذاء ⁶، و معلومات حول اجمالي الانفاق على الغذاء بما في ذلك الغذاء الذي يتم

شراؤه من السوق و المنتج من طرف الفرد أو الأسرة.

2-2-2- طريقة تكلفة الحاجات الأساسية: ترجع إلى راونترى (1901م)⁷، و تستعمل هذه الطريقة لحساب خط الفقر بكثرة في الدول النامية، حيث تنطوي على اختيار عدد من السلع التي تمثل النمط الغالب في غذاء من يعدون فقراء عموماً و تحديد متطلبات التغذية للنشاط البدني العادي، ثم استخدام الأسعار السائدة للحصول على تكلفة الغذاء الأساسي، ثم إضافة تكلفة السلع الأخرى المطلوبة.

3-أسباب الفقر :

* الأزمة المالية العالمية التي بدأت منذ مطلع 2008 م، و التي مازالت انعكاساتها السلبية مستمرة على الدول منخفضة الدخل.

* ظاهرة العولمة التي جعلت من الثروة و التجارة العالمية مرتكزة في الدول المتقدمة.

* ظاهرة الاحتباس الحراري و ما أدت إليه من آثار بيئية سلبية كالجفاف و التصحر و الأعاصير.

* الحروب و النزاعات التي أدت إلى تدمير البنية الاقتصادية و الاجتماعية خاصة في الدول العربية.

* الزيادة السكانية غير المتوازنة مع حجم الموارد الطبيعية .

إضافة إلى هذه الأسباب هناك ارتفاع معدل البطالة الذي يعد من العوامل الرئيسية التي تساهم في ارتفاع عدد الفقراء و الجدول التالي يبين لنا معدلات البطالة في الدول العربية لعام 2012 م و 2013 م.

جدول رقم (01): معدلات البطالة في الدول العربية العام 2013/2012

الدولة	معدل البطالة (%)	الدولة	معدل البطالة (%)
جيبوتي	59,0 %	السودان	20,0 %
لبنان	8,9 %	السعودية	10,7 %
ليبيا	8,9 %	البحرين	7,4 %
موريتانيا	31,0 %	الامارات العربية المتحدة	3,8 %
عمان	8,1 %	اريتريا	7,9 %
قطر	0,5 %	العراق	16,0 %
اليمن	17,6 %	الجزائر	10,3 %
الكويت	2,1 %	سوريا	17,8 %
المغرب	9,2 %	تونس	17,2 %
مصر	13,4 %		

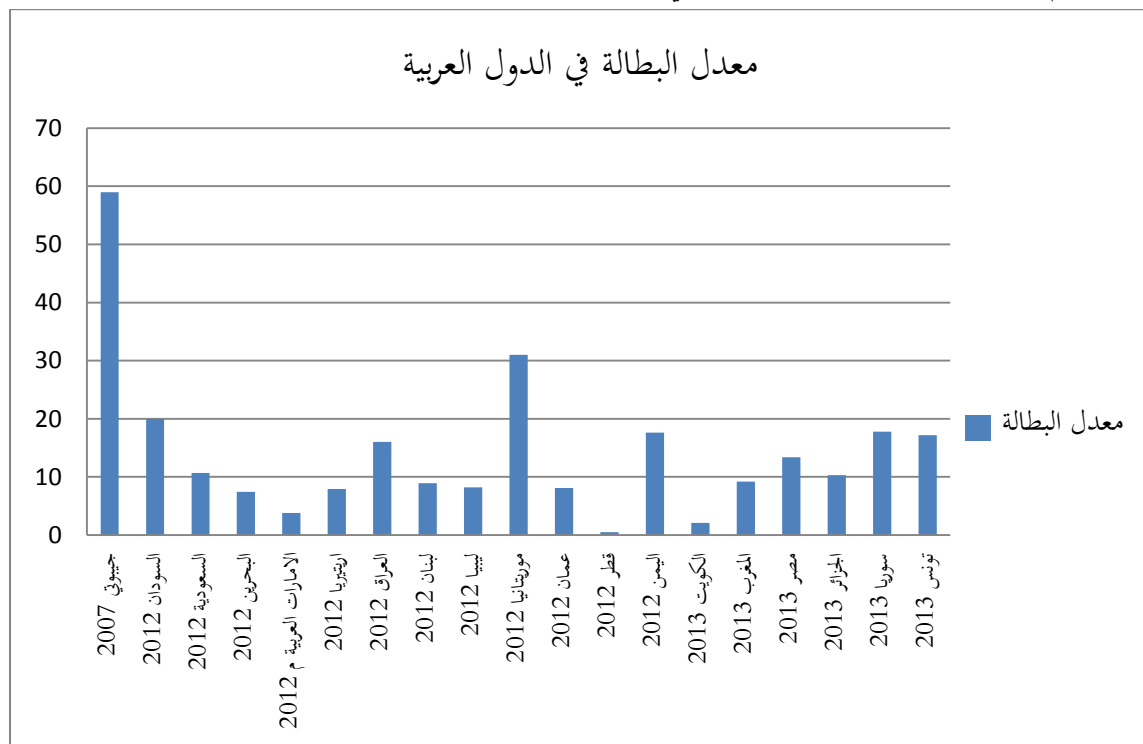
المصدر: <http://www.statistiques-mondiales.com/chomage.htm>

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة البطالة مرتفعة في أغلب الدول العربية إلا أنها بلغت الذروة في جمهورية جيبوتي بنسبة 59 %، و هي نسبة تدل على استفحال الظاهرة في البلاد و التي تعود إلى عدة أسباب أهمها انخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم و التي لم تتعدى نسبة 31.7 %، إضافة إلى محدودية مشاركة قطاع الصناعة في الناتج القومي و المقدر ب 21 %، باعتباره يركز على المشروعات صغيرة الحجم⁸، لتليها موريتانيا بنسبة 31 % إلا أن الأمر يختلف عن سابقتها، حيث أن موريتانيا تحتوي على ثروات هائلة إلا أنها تصنف من الدول التي استفحلت فيها ظاهرة البطالة بسبب فشلها في وضع استراتيجيات حقيقية في مجال التشغيل.⁹

أما السودان فنسبة البطالة فيها وصلت عام 2012 م إلى 20% لتصرح وزيرة تنمية الموارد البشرية و العمل أن نسبة البطالة لعام 2013 م بلغت 18.8% و أرجعت النسبة المرتفعة إلى النقص في التعليم التقني و المهني و عدم نمو القطاعات الانتاجية¹⁰، بينما يرجع ارتفاع معدل البطالة في كل من سوريا و اليمن و تونس و مصر إلى الأوضاع السياسية التي شهدتها، أو ما يسمى بالربيع العربي حيث أن عدم الاستقرار السياسي لهذه الدول أدى إلى تراجع الاستثمار و الانتاج، كما أن العراق لم تسلم من حدة البطالة و التي بلغ معدها 16% و أحد الأسباب المباشرة لتفشي الظاهرة هو غزو العراق من طرف الولايات المتحدة و بعض حلفاءها، بينما عادت نسبة 10.3% للجزائر

و التي كانت نتيجة للآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي لاسيما تلك المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العامة و خصخصة بعض منها إضافة إلى خروج الجزائر منذ فترة ليست ببعيدة من العشرية السوداء، و قد سجلت دولة قطر أقل معدل للبطالة بين سكانها في العالم العربي بنسبة 0.5% خلال عام 2012 م و هذا لوجود فرص عمل كثيرة في القطاعين العام و الخاص و توجيه الدولة اهتمامها للنظام التعليمي، حيث يعتبر تطوير التعليم ركيزة أساسية في السياسة الحكومية القطرية و هذا لضمان حصول المواطنين على المهارات المطلوبة بسوق العمل¹¹، والأعمدة البيانية التالية توضح اختلاف معدلات البطالة من دولة لأخرى كما يلي:

الشكل رقم (02): أعمدة بيانية لمعدل البطالة في الدول العربية .



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات جدول معدلات البطالة.

4- تصنيف الفقر:

4-1- الفقر المطلق: و هو عدم امكانية الفرد من الحصول على الدخل الكافي لنيل الحد الأدنى من الغذاء و الملابس و الصحة.

4-2- الفقر النسبي: يعد الفرد فقيرا نسبيا إذا قل معدل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل، ويتم تحديد هذا المعدل من خلال دراسات ميدانية للدخل و الانفاق على مستوى كل دولة.¹²

4-3-الفقر الريفي: يتعرض سكان الريف للفقر نظرا لافتقارهم للأصول الإنتاجية كالأراضي الزراعية ذات النوعية الجيدة و امدادات مياه الري ، و تعرض مناطقهم للجفاف و التصحر و عدم توفر البنية التحتية ، و افتقارهم لخدمات الصحة و التعليم و مياه الشرب النقية و الصرف الصحي، و الجدول التالي يوضح فقراء الريف الذين يعيشون دون خط الفقر في بعض الدول العربية.

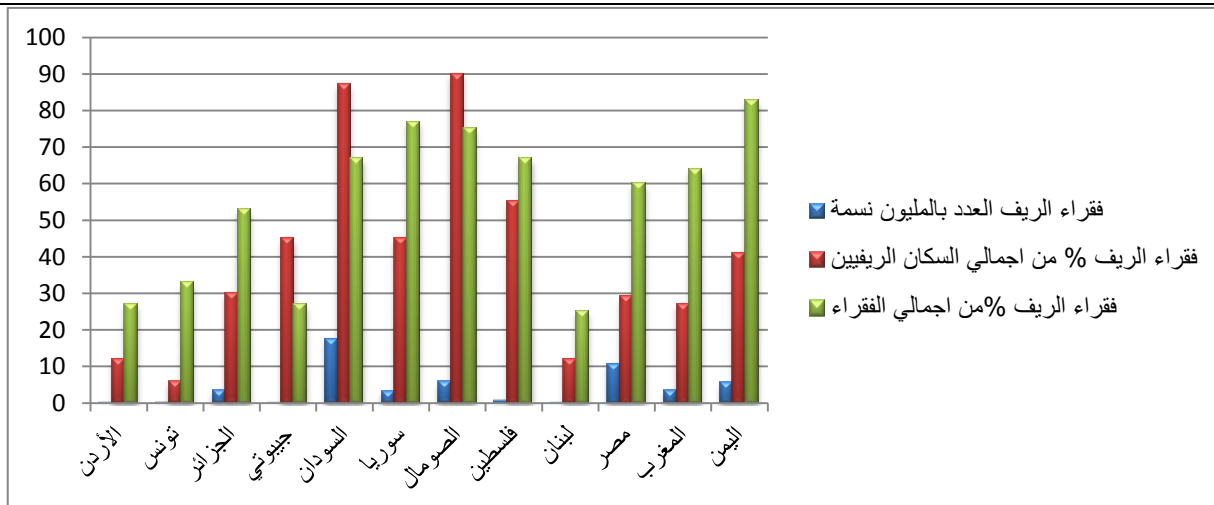
الجدول رقم (02): فقراء الريف الذين يعيشون دون خط الفقر في بعض الدول العربية

الدولة	فقراء الريف	
	العدد بالمليون نسمة	% من اجمالي السكان الريفيين
الأردن	0.16	12
تونس	0.2	6
الجزائر	3.7	30
جيبوتي	0.05	45
السودان	17.6	87
سوريا	3.4	45
الصومال	5.9	90
فلسطين	0.6	55
لبنان	0.05	12
مصر	10.8	29
المغرب	3.6	27
اليمن	5.7	41
الجملة	52.1	44.6

المصدر : جامعة الدول العربية ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الخرطوم 2009 ،ص 05. جامعة الدول العربية ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الخرطوم 2009 ،ص 05.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن فقراء الريف يشكلون 44.6 % من اجمالي السكان الريفيين و 66.3 % من اجمالي الفقراء و بالتالي نسبة الفقراء في الأرياف مرتفعة جدا و هذا دليل على أن فقراء الريف هم الأكثر حرمانا ، و هذا راجع الى عوامل عديدة كتنقص الهياكل العمومية و قلة فرص العمل ،إضافة إلى غياب شروط الحياة خصوصا في المناطق النائية ، و انخفاض المستوى التعليمي وعدم توفر المسكن اللائق و بالتالي انعدام شروط الحياة من صحة و غذاء و ملابس. الشكل (03): أعمدة بيانية توضح فقراء الريف الذين يعيشون

دون خط الفقر في بعض الدول العربية.



المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

4-4- الفقر الحضري:

ينتشر الفقر الحضري في الأحياء الصغيرة في المدن و المتميزة بالازدحام أين تكثر الأحوال الصحية السيئة و المياه الملوثة و يعتبر معظم فقراء الحضر مهاجرون من الريف ، و الجدول التالي يوضح نسبة السكان من الحضر الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني ، إضافة الى نسب فقراء الريف لنفس الفترة و هذا لإمكانية اجراء المقارنة.

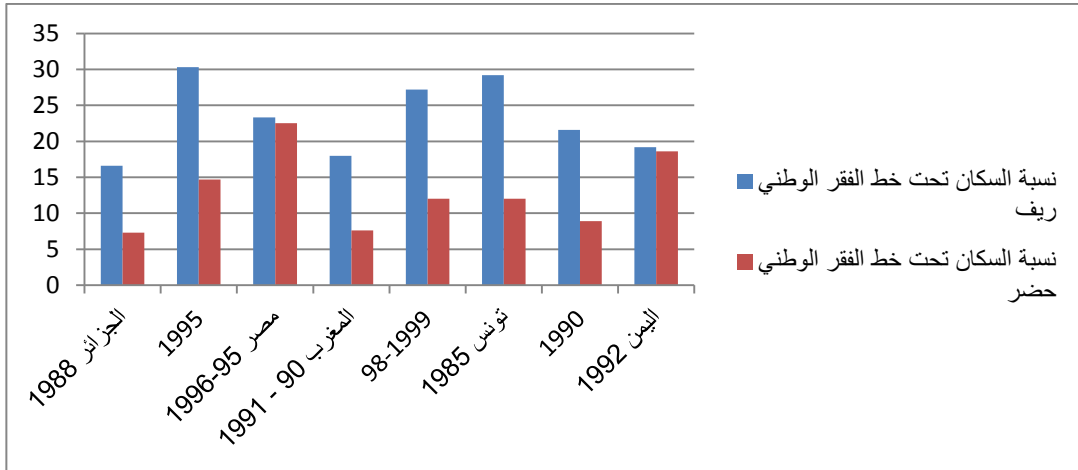
جدول (03): الفروق بين الفقر الريفي و الحضري في بعض الدول العربية.

الدولة	نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني			الفرق بين نسبة فقراء الريف إلى فقراء الحضر
	ريف	حضر	المتوسط الوطني	
الجزائر 1988	16.6	7.3	12.2	9.3
الجزائر 1995	30.3	14.7	22.6	15.6
مصر 1996-95	23.3	22.5	22.9	0.8
المغرب 1991 - 90	18.0	7.6	13.1	10.4
المغرب 1999-98	27.2	12.0	19.0	15.2
تونس 1985	29.2	12.0	19.9	17.2
تونس 1990	21.6	8.9	14.1	12.7
اليمن 1992	19.2	18.6	19.1	10.6

المصدر : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم 2009 ، ص 07.

من خلال الجدول يتضح أن سكان الريف يعانون من الفقر أكثر من سكان المدينة أو المناطق الحضرية و هذا نظرا لصعوبة الحياة الريفية مع غياب متطلبات العيش من عمل و مرافق عمومية و الصحة الجوارية إضافة إلى الملابس و الغذاء الكافي و الصحي... الخ. و يمكن ملاحظة ذلك بشكل أوضح من خلال الأعمدة البيانية التالية .

الشكل (04): أعمدة بيانية توضح الفقر الريفي و الحضري في بعض الدول العربية.



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات جدول الفروق بين الفقر الريفي و الحضري في بعض الدول العربية.

5- استراتيجيات الحد من الفقر :

1-5- تمهيد: ان استراتيجية الحد من الفقر هي تصميم إطار للتنمية الوطنية و تنفيذه من قبل الحكومة الوطنية، حيث تعد ضرورة لا تقتصر على الدول الفقيرة فقط بل تشمل أيضا الدول ذات الدخل المرتفع، و بحلول شهر مارس لسنة 2005 م أتمت 44 دولة بالكامل انجاز أوراق استراتيجياتها للحد من الفقر، حيث تبين الدولة في هذه الورقة كل من اقتصادها الكلي و سياساتها و خططها الاجتماعية و أصبح شرطا لا بد من استيفائه حتى تحصل على قروض من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي.

5-2- المبادئ الأساسية التي يجب أن تركز إليها ورقة استراتيجية الحد من الفقر:

* أن تكون موجهة نحو النتائج مع أهداف للحد من الفقر و أن تكون ملموسة و يمكن رصدها.

* أن تكون شاملة و تدمج بين عناصر الاقتصاد الكلي و العناصر الهيكلية و القطاعية و الاجتماعية.

* أن تكون ذات استمداد قطري و تمثل اجماعا للآراء بشأن الخطوات التي ينبغي اتباعها.

* يجب أن تكون تشاركية أي على جميع الجهات المعنية المشاركة في صياغتها و تنفيذها.

* أن تكون قائمة على أساس الشراكة بين الحكومة و الجهات الفاعلة الأخرى.

* أن تكون طويلة الأمد مع التركيز على اصلاح المؤسسات و بناء القدرات علاوة على تحقيق أهداف على المدى الطويل.¹³

6 - الاقلال من الفقر في الدول العربية: تعاني الدول العربية من انتشار واسع للفقر في و هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (04): انتشار الفقر البشري في الدول العربية.

الدول العربية	نسبة السكان % في الدول العربية	عدد الدول العربية	قيمة مؤشر الفقر البشري
الاردن و لبنان	3.9	2	أقل من 10%
ليبيا ، السعودية ، تونس ، سوريا ، سوريا ، الجزائر .	33.9	5	10% إلى 30%
عمان ، مصر ، المغرب ، جزر القمر ، السودان ، اليمن ، موريتانيا ، جيبوتي .	62.2	8	أكثر 30%
_____	100	15	الاجمالي

المصدر : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم 2009 ، ص 23.

من خلال النسب المطروحة في الجدول أعلاه يتضح أن سكان الدول العربية يعانون من انتشار الفقر بشكل كبير و واسع، حيث بلغت قيمة مؤشر الفقر البشري أكثر من 30% في كل من عمان و مصر و المغرب و جزر القمر و السودان و اليمن و موريتانيا و جيبوتي علما أن هذه الدول الثمانية تحوز على نسبة 62.2% من السكان في الدول العربية، ولإقلال من حدة ظاهرة الفقر لابد من الرفع من معدلات النمو بشرط أن يكون هذا النمو مناصرا للفقراء، حيث ينقسم التعريف المناصر للفقراء إلى تعريفين:

أ- التعريف المطلق و ينسب إلى البنك الدولي:

يتسم النمو الاقتصادي بأنه مناصر للفقراء إذا كان له أثر ايجابي مطلق على معدلات الفقر بدلالة أي من مقاييس الفقر.

ب- التعريف النسبي: يتسم النمو الاقتصادي بأنه مناصر للفقراء إذا ارتفع دخل الفقراء كيف ما عرفوا بمعدل أكبر من دخل غير الفقراء أي يجب أن يؤثر النمو بشكل ايجابي على توزيع الدخل لفائدة الفقراء، و يشترط التعريف النسبي أن يكون النمو أكثر عدالة حيث أنه يمكن أن يكون النمو بمعدلات عالية و يقود إلى ارتفاع في نسب الفقر إذا تزامن النمو مع تراجع كبير في عدالة توزيع الدخل و تسمى هذه الحالة بالنمو المبتس.

قد بينت دراسات عدة أن الفقر يستجيب بشكل أسرع لسياسات توزيع الدخل أكثر منها لسياسات النمو و بالتالي يجب الموازنة بين السياسات التي تعظم النمو و السياسات التي تعيد توزيع الدخل لفائدة الفقراء، وفيما يلي جدول يوضح تطور متوسط الانفاق للفرد و نسبة السكان تحت خط الفقر في الدول العربية خلال فترات معينة.

الجدول (05): تطورات متوسط الانفاق للفرد ونسبة السكان تحت خط الفقر في الدول العربية -دولار واحد باليوم-

الدولة	الفترة	متوسط الانفاق للفرد (دولار بالشهر)	نسبة السكان تحت خط الفقر %
الأردن	1987-1986	268.8	00
	1992	211.3	0.6
	1997	183.9	0.4
	2003-2002	211.6	0.1
	تونس	1985	189.6
1990		204.0	1.3
1995		207.8	1.0
2000		246.0	0.3
الجزائر	1988	168.8	1.8
	1995	160.9	1.1
	مصر	1991-1990	88.6
1995		85.8	3.8
2000-1999		91.3	3.2
المغرب	1985-1984	153.8	2.0
	1991-1990	211.7	0.1
	1999-1998	176.8	0.6
موريتانيا	1987	46.9	46.7
	1993	54.5	49.4
	1996-1995	60.5	28.6
	2000	68.0	25.9
اليمن	1992	151.5	3.4
	1998	86.5	9.4

المصدر: ملف الفقر، الجامعة العربية و الصناديق الاممائية و التقارير و الدراسات العلمية تواصل التصدي لها، الفقر، قضية مؤجلة في الألفية الثالثة، 2009، ص 49.

من خلال الجدول نلاحظ انه يمكن أن تكون هنالك علاقة عكسية بين متوسط انفاق الفرد الشهري و نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر و هذا ما يسمى بالنمو المناصر للفقراء و الذي عرفته كل من تونس في الفترة الممتدة من سنة 1985 م إلى غاية سنة 2000 م ، و موريتانيا في الفترة الممتدة من سنة 1993 م إلى غاية سنة 2000 م و المغرب من الفترة (1984م-1985 م) إلى غاية الفترة (1990 م - 1991 م) ، إذ نلاحظ تراجع نسبة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر في هذه الدول بزيادة متوسط انفاق الفرد الشهري ، و قد تعرف الدولة زيادة في نسبة سكانها الذين يعيشون تحت خط الفقر رغم ارتفاع متوسط الانفاق الشهري للأفراد مثلما حدث في موريتانيا في الفترة الممتدة من 1987 م إلى غاية 1993 م ، حيث يمكن تفسير هذه الحالة بحدوث نوع من التراجع في عدالة توزيع الدخل ، أما الجزائر فقد شهدت تراجعاً في متوسط الانفاق الشهري للفرد في الفترة الممتدة من 1988 م-1995 م ، كذلك هو الحال بالنسبة لمصر في الفترة (1990م-1991م) إلى غاية سنة 1995 م و لكن نسبة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر استمرت في الانخفاض في هذه الحالة يمكن القول أن وقع تراجع نمو الانفاق كان قليلاً على الفقراء مقارنة بوقعه على غير الفقراء ، بينما اليمن فقد عرفت تراجعاً في كل من متوسط الانفاق الشهري للفرد و عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الفترة الممتدة من عام (1992-1998) .

و الجدول الموالي يوضح عدد الفقراء الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني بالمليون نسمة و نسبة الفقراء من اجمالي السكان في بعض الدول العربية ، علماً أن خط الفقر الوطني يمثل الدخل اللازم للوصول إلى الحد الأدنى من الأساسيات اللازمة للعيش و تحدده السلطات في الدولة و الذي تعتبره مناسباً لظروفها .

الجدول (06): الفقراء الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني في بعض الدول العربية.

الدولة	إجمالي الفقراء	
	العدد بالمليون نسمة	% من إجمالي السكان
الأردن	0.6	14.2
تونس	0.6	6.0
الجزائر	7.0	23.0
جيبوتي	0.2	29.0
السودان	26.4	85.0
سوريا	4.4	27.0
الصومال	7.7	85.0
فلسطين	0.9	32.0
لبنان	0.2	6.1
مصر	18.0	26.5
المغرب	5.7	19.0
اليمن	60.9	38.0
الجملة	78.6	35.1

المصدر : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الفقر الريفي في الوطن العربي و دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره ، الخرطوم ، 2009 ، ص 05 .

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة إجمالي الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني من إجمالي السكان وصل إلى 85 % في الصومال، حيث أن هذه الأخيرة تمتاز بمناخ شبه جاف هذا ما يجعلها عرضة لتغيرات مناخية متكررة كالجفاف و الذي من بين مخرجاته المجاعة و هذا ما حدث في المنطقة عام 2011¹⁴ م، و قد سجلت نفس النسبة في السودان غير أن هذه الأخيرة يمكن ارجاع ارتفاع نسبة الفقراء فيها إلى الصراع القائم في البلد حول إقليم دارفور و أزمة الجارة جنوب السودان، فضلا عن أزمة حادة في الغذاء تشهدها البلاد¹⁵، بينما يمكن ارجاع نسبة الفقراء المرتفعة في مصر إلى النمو الديمغرافي الكبير جدا، بينما فلسطين فرجعه للحرب القائمة مع اسرائيل و الحصار المفروض عليها.

الخلاصة

من خلال هذا البحث رأينا اختلافا في تعاريف الفقر و طرق قياسه باختلاف وجهات نظر الدارسين له باعتباره ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية و سياسية و اجتماعية و ثقافية، و لكن تبقى آثاره واحدة لا اختلاف فيها، فالفقر يزيد من نسبة الأمية و الجهل في الشعوب و تفاقم الأمراض و ظهور الأوبئة و انتشار الفساد و اتجاه الأفراد نحو البحث عن لقمة العيش و حياة أفضل، بلجوئهم الى الهجرة غير الشرعية و التجارة في الممنوعات بحثا عن الربح السريع و الوفير ضنا منهم أنه السبيل الوحيد للخروج من الفقر . و من خلال دراستنا أيضا لنسب الفقر في الدول العربية من سكان الريف و سكان المدن فإن المنطقة العربية على العموم تتصف بارتفاع نسب الفقر إلا أن حدته تزداد في الأرياف و هذا لعدم منح هذه الفئة ما تستحقه، وحيث لا تزال المشاريع حكرا على السواحل و المدن و العواصم متجاهلين حق سكان الأرياف في الحياة و تركهم يتخبطون في صراع مع الفقر و صعوبة الحياة و ندرة المياه النقية الصالحة. و نعتقد أنه من أجل الاقلال من ظاهرة الفقر و الحد من تفشيها في المجتمعات العربية لا بد أن تتخلى هذه الدول عن سياساتها المهتمة بكيفية التعامل الدوري مع ظاهرة البطالة و الفقر على المدى القصير بحثا عن الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يتملص منها وكأنه سراب الصحراء. بدلا من ذلك، يجب اختيار سياسات مكافحة الفقر، مصممة و منفذة في إطار خطط تنمية اقتصادية واجتماعية منسجمة ومستدامة.

قائمة المراجع:

1. دراسة اتجاهات و مؤشرات الفقر في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (الخرطوم) 2009، ص 06.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص 49.
3. حصر وري نادية، تحليل و قياس الفقر في الجزائر، مذكرة ماجستير في التحليل و الاستشراف الاقتصادي، جامعة 3. منتوري قسنطينة دفعة 2009/2008، ص 09.
4. اعمر بوزيد محمد، نموذج ظاهرة الفقر في الجزائر - حالة خميس مليانة-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص 94، 95.
5. د. الطيب لحيح، أ. محمد جصاص، الفقر.. التعريف و محاولات القياس، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع جوان 2010، ص 176.
6. د. علي عبد القادر علي، الفقر، مؤشرات القياس و السياسات، ص 05 على الموقع www.arab-api.org
7. اعمر بوزيد محمد، مرجع سابق، ص 91.
8. www.majalla.com/arab/2011/03/article2537
9. http://www.medi1.com/almasaiya/Majallat/Maj_Emission.php?id=143
10. www.sudantribune.net/6153
11. www.privatesectorqatar.com/arabic/2012/201
12. دراسة اتجاهات و مؤشرات الفقر في الدول العربية، ص 08.
13. سلسلة منشورات الصحة و حقوق الانسان، العدد رقم 05، سبتمبر 2010، ص 10، 11.

¹⁴. ملف الأوضاع الانسانية الصومال ،مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ،الإصدار الثاني ،ديسمبر 2012 .

¹⁵. <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/7/16/>

16. Catin Maurice, Mouhoun El Mouhoub, 2012. Inégalités et Pauvreté Dans les Pays Arabes. *Région et Développement* n°35, CRERI - Université de Toulon et du Var, novembre 2012.

17. Dibeh Ghassan et Shahin Wassim, 2000. *Earnings Inequality, Unemployment, and Poverty in the Middle East and North Africa*. Praeger, Westport, Connecticut, USA.

18. Piketty Thomas, 2008. *L'Économie des Inégalités*. Edition La Découverte, Paris.